تأهيل اليمن اقتصادياً هل يكون بوابة العبور لمجلس التعاون؟

عادل أمين*

■ تقوم الحكومة اليمنية حالياً بعمل الترتيبات اللازمة لانعقاد مؤتمر الدول المانحة الخاص باليمن والذي ينعقد في العاصمة البريطانية لندن خلال الفترة من 15 ـ 16 تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري، والهادف لدعم الاقتصاد اليمني وتأهيله تمهيداً لانضمام اليمن الى عضوية مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات المقبلة ـ حسب بعض المراقبين اليمنيين ـ وتعول الحكومة اليمنية كثيراً على مؤتمر المانحين هذا لا باعتباره طريقاً موصلاً لعضوية مجلس التعاون فحسب «كما تتمنى» بل ولأنه صار مطلباً ملحاً «طوق نجاة» لخروج اليمن من أزمتها الاقتصادية الخانقة، وكان وزير التخطيط والتعاون الدولي اليمني قد أشار الى حاجة اليمن الى حوالي 48 مليار دولار لبلوغ أهداف الألفية الثالثة للتنمية، فيما يبلغ حجم الفجوة المالية 17 مليار دولار، وتأمل الحكومة اليمنية ان تعمل دول الخليج ومجموعة الدول المانحة على سد هذه الفجوة، وفي هذا السياق استضافت العاصمة صنعاء الأربعاء الماضي اجتماعاً لوزراء خارجية ومالية دول مجلس التعاون بمشاركة الجانب اليمني الذي عد هذه الخطوة بمثابة التزام من قبل هذه الدول ببرنامج دعم اليمن للاندماج في الاقتصاد الخليجي.

العضوية بين الحماس والجدية

يرى مراقبون ان اليمن تبدي حماسة شديدة هذه المرة لبرنامج التأهيل الخليجي الذي سينفذ بمساعدة دولية كونها تعتقد ان برنامج التأهيل هذا سيكون بمثابة البوابة التي ستعبر من خلالها الى عضوية مجلس التعاون خصوصاً مع وجود اشارات بتشجيع أمريكي لهذه الخطوة، وترى حكومة الجمهورية اليمنية ان الأوضاع المحلية والاقليمية والدولية باتت مهيأة أكثر من ذي قبل لانضمام اليمن الى مجلس التعاون الخليجي، ومن المؤكد ان انجازاً كهذا لو تم سيكون أعظم انجاز سياسي يختم به الرئيس صالح مشوار حياته الحافلة، بيد ان القضية أكبر من مجرد أمنيات أو مطالبة للغير بأن يبذلوا قُصارى جهدهم لتأهيلنا في الوقت الذي لا نطالب فيه أنفسنا بالشيء ذاته.

اليمن اليوم امام فرصة تاريخية ربما لن تتكرر ويجدر الاستفادة منها الى أقصى درجة، وعليه فان اظهار الحماسة وحدها لا يكفي بل يتعين العمل بجدية متناهية في تهيئة الأوضاع الداخلية لتتلاءم مع شروط الانضمام لمجلس التعاون ولتحوز اليمن ثقة الدول المانحة وتحصل على مساعداتها.

أمام اليمن حزمة من الاصلاحات في الجوانب السياسية والاقتصادية وكذا فيما يتعلق بتوسعة الحريات والحقوق العامة يتوجب سرعة العمل على تنفيذها لانقاذ ما يمكن انقاذه ولاثبات جدية التوجهات في تبني سياسة اصلاح حقيقية للأوضاع، صحيح ان اجراء انتخابات رئاسية ومحلية يصب في مجرى تعزيز المسار الديمقراطي وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية الا ان الانتخابات وحدها ليست كل شيء، فهناك 16 مؤشرا ـ يتم تقويم أداء الحكومات والحكم عليها من خلالها، من ذلك مؤشر مكافحة الفساد، والحكم الرشيد، والاستثمار في الشعب وسيادة القانون والصوت والمساءلة، وفعالية الحكومة، والسياسة التجارية والمالية، وتختلف المعايير المتعلقة بالفساد باختلاف الجهات الدولية ومصالحها، الا ان جميع الجهات جعلت مكافحة الفساد ضمن المعايير الأساسية للحكم الصالح، فلو نظرنا الى المعايير التي يستخدمها البنك الدولي فسنجد أنه يركز على ستة معايير هي:

ـ المحاسبة والمساءلة
ـ الاستقرار السياسي
ـ فعالية الحكومة
ـ نوعية تنظيم الاقتصاد
ـ حكم القانون
ـ التحكم بالفساد

وفي المقابل نجد منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية تركز في دراساتها على أربعة معايير فقط هي:

ـ دولة القانون
ـ ادارة القطاع العام
ـ السيطرة على الفساد
ـ خفض النفقات العسكرية

أما الدراسات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي فهي أكثر شمولاً وتضمنت تسعة معايير هي: (المشاركة ـ حكم القانون ـ الشفافية ـ حسن الاستجابة ـ التوافق ـ المساواة وخاصة في تكافؤ الفرص ـ الفعالية ـ المحاسبة ـ الرؤية الاستراتيجية) ـ أنظر التقرير الاستراتيجي اليمني 2005م ـ وعلى هذا الأساس فان على الحكومة اليمنية ان تثبت جديتها ومدى مصداقيتها في بقية المعايير الأخرى والتي على رأسها مكافحة الفساد، مع ان المؤشرات تقول بأننا نبتعد كثيراً عن التوجه الحقيقي للاصلاح الشامل، وكدليل على ذلك فقد أعلن صندوق حساب تحدي الألفية تعليق مساعداته المالية لليمن للعام الثالث على التوالي (2005، 2006، 2007) وقال تقرير صادر عن المؤسسة الدولية ان اليمن رُشحت بالفعل لتلقي مساعدات 2007 الا ان أداء الحكومة الضعيف بكوادرها غير المؤهلة علمياً والتي تفتقر الى الكفاءة والمهنية قد أدى الى تغيير مفاجئ في المؤشرات مما حدا بصندوق حساب تحدي الألفية الى توقيف اليمن من استلام المساعدات الاقتصادية والمالية للسنة المالية 2007م، وفي نفس الاتجاه فقد قلص البنك الدولي معوناته المالية لليمن للفترة الزمنية الممتدة من عام 2005م الى عام 2008م بنحو 34 % الى 280 مليون دولار، وأرجأ معونات مالية بقيمة 700 مليون دولار لأن الحكومة اليمنية لا تقترح أية مشاريع مناسبة ومتفق عليها «رايز هيرمان ـ الصحوة 11/2».

وهكذا نجد ان التحدي الأكبر أمام الحكومة اليمنية هو في مدى مصداقيتها في مواجهة الفساد، ومع أنها سارت في هذا الاتجاه بعض خطوات تمثلت في تشكيل الهيئة العليا لمكافحة الفساد، والبدء في اعداد قانوني المناقصات والذمة المالية تمهيداً لاقرارهما من مجلس النواب الا ان المشكلة ليست في اصدار التشريعات وانشاء الهيئات واللجان بقدر ما هي في جدية التنفيذ، فالحكومة للأسف تعمل مع الوقت على تفريغ تلك الهيئات والتشريعات من مضمونها وتحولها على المدى الى مجرد اجراءات شكلية لا قيمة لها وكأنها كانت عبارة عن مسكنات لتهدئة خواطر المراقبين في الخارج والمعنيين في الداخل، وكمثال على ذلك فان الحكومة اليمنية لا تتعامل بالجدية المطلوبة مع تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة المتعلقة بقضايا الفساد، وغالباً ما تذهب تقاريره الى الأدراج، الى جانب ان الحكومة ترفض تبعية جهاز الرقابة لمجلس النواب وتصر على ان يظل تبعاً لها.

الطريق ما يزال بعيداً

المؤسسات الدولية ومجموعة الدول المانحة تراقب عن كثب أداء الحكومة اليمنية وكذلك تفعل دول مجلس التعاون الخليجي التي يهمها الأمر أكثر من غيرها باعتبار ان ذلك مرتبط بقرار انضمام اليمن للمجلس، ولكن من الواضح ان اليمن ركزت اهتمامها في جانب تحسين صورتها السياسية والأمنية وسعت بقوة لابراز هذين الجانبين على ما سواهما مدعية تحقيق نجاحات كبيرة في مجال الديمقراطية ومكافحة الارهاب، والحقيقة ان الديمقراطية اليمنية برغم تقدمها على كثير من ديمقراطيات دول المنطقة الا أنها تظل متعثرة نظراً لانشغالها بصورة كبيرة بمظاهر وشكليات العمل الديمقراطي بما يخدم توجهات النظام وتحسين صورته خارجيا، وتعد الانتخابات «الرئاسية والمحلية» الأخيرة مثالاً صارخاً لما ذكرناه، وفيما يتعلق بقضايا مكافحة الارهاب فقد أثبتت الأيام والتجارب أنها ليست أكثر من ورقة «كرت» بيد النظام يستخدمها متى أراد لتصفية حساباته السياسية مع خصومه وابتزاز أصدقائه، صحيح ان اليمن حصلت وتحصل على اشادات دولية (خصوصاً من الولايات المتحدة) على حسن مسلكها الديمقراطي وتعاونها الأمني آخرها تهنئة بوش للرئيس صالح بنجاح الانتخابات الرئاسية وفوزه فيها ودخوله عتبة العام التاسع والعشرين في الحكم، لكن الاشادة الأمريكية لا تخلو من أهداف خاصة يكمن بعضها في البحث عن نماذج ديمقراطية مشجعة في المنطقة تعيد شيئاً من الثقة بالسياسة الأمريكية التي وعدت بمستقبل ديمقراطي واعد لشعوب المنطقة.

ان فشل النموذج الديمقراطي الأمريكي في كل من العراق وأفغانستان يضطر الادارة الأمريكية لتشجيع أي نموذج ديمقراطي آخر يظهر على الساحة العربية ومن ثم تحاول تقديمه بصورة غير مباشرة على أنه أحد افرازات سياستها في «دمقرطة» منطقة الشرق الأوسط الكبير أو الجديد، وبمعنى آخر تريد الولايات المتحدة ان يحسب لها فضل نجاح أي ديمقراطية تبرز في المنطقة ولو كانت تلك الديمقراطية الناشئة تسير على عكاز، وكل ذلك كما قلنا لمحاولة استعادة ثقة الشارع العربي الذي يزداد مقاومة للمشاريع الأمريكية المشبوهة في منطقتنا العربية.

ونخلص من ذلك الى حقيقة ان الاشادة الأمريكية أو الأوروبية بالنموذج اليمني لا تعني بالضرورة ان اليمن نجحت في اجتياز العقبات وصارت مهيأة تماماً لاستقبال أموال المانحين ومساعداتهم وكذا أموال الخليجيين ومعوناتهم وأنها صارت قاب قوسين أو أدنى من مجلس التعاون الخليجي، فماذا بشأن مكافحة الفساد والبطالة والفقر وتشجيع فرص الاستثمار؟ ماذا عن استقلال القضاء وحرية الصحافة؟ وبالمناسبة فقد وضع التقرير السنوي الذي أعلنته منظمة مراسلون بلا حدود اليمن ضمن أسوأ 20 دولة في مجال الحريات الصحافية على مستوى العالم، واحتلت اليمن في تقرير المنظمة لعام 2006 المركز رقم (149) من بين 168 دولة، والمدهش ان اليمن التي تتفاخر على دول الخليج بالديمقراطية والتعددية الحزبية لم تستطع ان تجاري الكويت التي حصلت على المركز رقم (73) كأفضل دولة عربية في القائمة الدولية، كما لم تستطع ان تكون مثل دولة الامارات (77) التي ما عرفت الانتخابات حتى الآن أو قطر التي حصلت على المركز (80)، دول الخليج من جهتها لا يبدو أنها على عجلة من أمرها في حسم موضوع عضوية اليمن في مجلسها ولأكثر من مرة يصرح مسؤولون خليجيون بأن اليمن ما تزال غير جاهزة بعد لمرحلة الانضمام والعضوية وغالباً ما تتجاهل القمم الخليجية الاشارة الى موضوع عضوية اليمن وآخرها قمة أبو ظبي (قمة الملك فهد) في عام 2005م الأمر الذي دعا الى ايفاد العطية (أمين عام المجلس) الى اليمن أكثر من مرة لتوضيح أسباب التجاهل، ومع ذلك فان دول مجلس التعاون لم تتخل عن اليمن ولم تبخل في مساعدتها، ويمثل مجلس التنسيق اليمني ـ السعودي أحد أوجه تلك المساعدات التي لا تنقطع، لكن مشاكل اليمن الكثيرة مثل تهريب الأطفال والسلاح والمخدرات ونزوح اللاجئين الأفارقة بصورة مستمرة اليها ومحاولتهم العبور منها الى دول الجوار لا تزال قضايا عالقة تؤخر قرار حسم العضوية، ولهذا يبدو ان دول مجلس التعاون قررت العمل في مشروع تأهيل اليمن اقتصادياً بالتعاون مع الدول المانحة لا باعتبار ذلك مقدمة لمنحها عضوية المجلس ولكن لدرء الأخطار عن أعضاء هذا المجلس في هذه الفترة على الأقل ذلك أننا نعتقد بأن المكان الطبيعي والنهائي لليمن هو في هذه المنظومة لكن اليمن لا تساعد نفسها أو بمعنى أصح لا يساعدها قادتها للمضي في هذا الدرب الا بالقدر الذي يتكسبون منه وبما يحقق مصالحهم الخاصة وتلك هي مشكلتنا في هذا البلد.

* كاتب من اليمن

كلام لا يليق بفخامة «الرئيس»:

رغيف الخبز لا يستحق هدر الكرامة الفلسطينية

د. عبدالقادر حسين ياسين*

■ في المؤتمر الصحافي الذي عقده في غزة مؤخرا وصف «رئيس» السلطة الفلسطينية محمود عباس صورايخ المقاومة الفلسطينية بـ «العبثية»... وأنها «تعطي المبررات لاسرائيل لاستهداف المدنيين». ويأتي هذا التصريح في الوقت الذي ارتكب فيه العدو الصهيوني مجزرة بشعة ذهب ضحيتها أكثر من عشرين مواطناً فلسطينياً وأصيب أكثر من ثلاثين آخرين في عمليات قصف همجية ضد مواطنين آمنين أبرياء في منازلهم وهم نائمون في بلدة بيت حانون المنكوبة... ويبدو لي أنه غاب عن بال «الرئيس» ان العدو الاسرائيلي لا يفرق بين منطقة تطلق منها الصورايخ وأخرى هادئة، وأن ما حدث في بلدة اليامون في جنين من اغتيال خمسة مقاومين من كتائب شهداء الأقصى خير شاهد على ذلك، وان العدو الصهيوني لا يفرق بين الكل الفلسطيني ويضع الجميع في دائرة الاستهداف.

ترددت كثيرا قبل ان أكتب هذا المقال، وسبب ترددي ان البعض قد يفسر حديثي هذا وكأنه «ردح» على الطريقة المصرية، أو «انفلات» اللغة، وان الناس «مقامات»، وبالتالي فان من العيب ان أخاطب «الرئيس» بهذا الأسلوب.

ان «العيب»، في رأيي المتواضع، ليس في وضع النقاط على الحروف، وانما العيب كل العيب ان يصرح من «يمثل» الشعب الفلسطيني بهذا الموقف المخزي، دون ان يرف له جفن.

ان العيب كل العيب ان نسكت ونحن نسمع عباس يتحدث «باسم» الشعب الفلسطيني ليهين هذا الشعب المناضل ويحتقره، وأن نكون شهود زور على ما يقوم به عباس وبطانته. قد أساء عباس، بهذا التصريح، حتى لتلك الشريحة من الشعب الفلسطيني التي انتخبته... لا ينكر أحد ان ثمة شريحة من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة قبلت بعباس بناء على برنامج سياسي من 14 نقطة، طرحه عباس في ظل فراغ سياسي ناتج عن وفاة ياسر عرفات... لقد تخلى محمود عباس عن هذا البرنامج تماماً، بل وتنكر له، وباستثناء النقطة الرابعة (التمسك بخيار السلام الاستراتيجي) لم يحافظ على أي من النقاط الواردة في البرنامج المذكور...

ان حق شعبنا الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي حق كفلته المواثيق الدولية وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي... وقد أثبت شعبنا الفلسطيني، من خلال قوافل الشهداء التي قدمها على مدى أربعين عاما، أنه لن يتنازل عن هذا الحق، وعن حقه في الدفاع عن النفس أمام الاعتداءات الاسرائيلية.

لقد قرأت (وأعدت قراءة) تصريحات عباس منذ توليه السلطة قبل عامين وحتى اليوم، ولم أعثر في أي منها على كلمة «مقاومة»... باستثناء تلك التي زعم فيها أن «الحكومات في العالم كله لا تتبنى المقاومة» وأن «الحكومة يفترض ان لا تمارسها» وأن «كلمة المقاومة لا تصلح»... يتحدث عباس وكأن الفلسطيني مواطن في موناكو أو لشتنشتاين... وأن عليه بالتالي ان يتحاور مع «العالم الحر» بأسلوب «حضاري» يليق بالمقام...

في الانتخابات الأخيرة التي شهدتها هنغاريا، قدم رئيس الوزراء البرنامج السياسي لحزبه... وتبين، فيما بعد، أنه خدع الجماهير في برنامجه الانتخابي... وأقامت أجهزة الاعلام الهنغارية الدنيا ولم تقعدها، وانطلقت المظاهرات احتجاجا على الخداع الذي تعرضت له الأمة... أما في السلطة الفلسطينية العتيدة فيخرج علينا نبيل شعث، وياسر عبد ربه، ونبيل أبو ردينة، وغيرهم من المسؤولين، لتبرير كل تصريحات «الرئيس» وأفعاله... يقف شعبنا الفلسطيني أعزل الا من ارادته وايمانه بانتصار الحق والحياة، يحمل على كاهله تاريخه المجيد الذي يمتد مئة عام من النضال... وان كان هذا التاريخ عبئاً على الكاهل لا يمكن ازاحته أو التخلي عنه، فان شعبنا الصابر يعرف ان قدره التصدي في وجه هذه الغزوة مهما كلف الثمن ومهما غلت التضحيات.

وفي طليعة هذا الكفاح المجيد تقف المرأة الفلسطينية، منارة تعانق السماء ... ان المقاومة الباسلة للمرأة الفلسطينية في بيت حانون صفحة ناصعة جديدة من صفحات المواجهة مع العدو التي يخوضها شعبنا الفلسطيني ضد عدو غاشم فقد كل انسانية، وملحمة عز وفخار في زمن الذل والانهيار العربي. لقد أثبتت نساء بيت حانون أنهن اكثر رجولة وشجاعة من كل رؤساء الاركان وقادة الجيوش العربية دون استثناء.

* * *

كنا نتوقع ان يقوم «الرئيس» بتوجيه التحية لأبطال شعبنا الفلسطيني، أو على الأقل الاتصال بذوي الشهداء لتهنئتهم وتعزيتهم.... ولكن عباس لم يكلف نفسه عناء المشاركة في جنازة واحدة، واكتفى بحركة مسرحية بالذهاب الى مقر بنك الدم المركزي في مستشفى الشفاء في مدينة غزة و«التبرع» بالدم أمام كاميرات التلفزيون الفلسطيني...

ان المذبحة التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية في بيت حانون لم تمنع فخامة الرئيس من استقبال الوزير الاسرائيلي السابق أوفير بينيس، الذي قدم استقالته مؤخراً، بسبب انضمام الوزير المتطرف أفيغدور ليبرمان للحكومة الاسرائيلية... والبحث معه في «عملية السلام»، و«سبل العودة الى طاولة المفاوضات». فعلى الرغم من قتل عشرين فلسطينيا (معظمهم من النساء والأطفال) فان «الرئيس» الفلسطيني يستجدي المفاوضات، أما الاجتماع باسماعيل هنية، رئيس الوزراء الفلسطيني، أو مع أهالي بيت حانون فليس من اهتمامات فخامته! في مقابلة أجرتها معه مجلة «دير شبيغل» الالمانية في 21 شباط (فبراير) 2005 أعلن عباس أنه على استعداد لـ«تقديم تنازلات مؤلمة» بالنسبة لموضوع اللاجئين الفلسطينيين... وأنه «مستعد للتفاوض بشأن المكان الذي سيعود اليه اللاجئون»، وأشار الى ان هناك خمسة ملايين لاجئ «نعرف أنهم لن يعودوا جميعا»، وأكد ان كثيرين منهم «لا يريدون العودة» لأنهم يعيشون «حياة كريمة» في الولايات المتحدة أو «سعداء» في الأردن... وأضاف: «اننا واقعيون... وقد تعلمنا من التجارب الفاشلة بأنه لا يمكن حل مشكلة كهذه، عمرها قرن خلال 16 يوما، فقد يحتاج الأمر الى سنة كاملة للوصول الى حل شامل».

لا يمر اسبوع دون ان يتحفنا «الرئيس» أو أحد أبواقه بالحديث عن «حقه» في اقالة الحكومة الفلسطينية... وكانت آخر تصريحاته لصحيفة «الشرق الأوسط» السعودية التي زعم فيها ان الحكومة «غير منتخبة» ... وكرر عباس ما قاله غير مرة بأنه «مستعد للقاء أولمرت في أي وقت ومكان»... ورغم كل المذابح «ما عنديش مشكلة»...

وسخر عباس غير مرة، وفي أكثر من تصريح، من فكرة الهدنة التي اقترحها رئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية، باعتبار أنها «ستمنح الاحتلال فرصة لتثبيت شرعيته» متناسياً ان الهدنة المعروضة مشروطة بانسحاب القوات الاسرائيلية الى حدود الرابع من حزيران (يونيو) 1967، وخاصة من مدينة القدس، وعودة اللاجئين الفلسطينيين، وازالة المستوطنات الاسرائيلية، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة... وينسى «الرئيس» (أو لعله يتناسى) انه، وعلى مدى 13 عاما من المفاوضات العبثية (في أوسلو، وبعدها) لم يستطع منع العدو من تهويد القدس وضم منطقة الأغوار وبناء الجدار العازل..

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: لمصلحة مَنْ هذه الهجمة الشرسة التي يقودها عباس وياسر عبد ربه ومحمد دحلان ونبيل شعث وغيرهم؟!

لست من المدافعين عن «حركة المقاومة الفلسطينية» (حماس)، فالحركة تملك المئات من الكوادر والكفاءات الفلسطينية للدفاع عن مواقفها. ولا أزايد على أحد عندما أقول بأنني لا أتفق مع البرنامج السياسي للحركة، لأنني أرفض أي نظام يقوم على الدين... ولانني ضد استخدام الدين في السياسة... ولكنني، رغم كل ذلك، مناصر للحركة لأنها تعبر بصدق عن طموحات شعبنا الفلسطيني وحقه في الحياة الحرة الكريمة. لقد وصلت الوقاحة بياسر عبد ربه ومحمد دحلان، في الاسابيع القليلة الماضية، الى اتهام الحكومة الفلسطينية باتهامات لم تصدر حتى عن غلاة الصهاينة و«المحافظين الجدد» في الولايات المتحدة الذين يملؤهم الحقد على شعبنا الفلسطيني! فقد شبّه دحلان فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية بـ«النكبة الكبرى»! وفي كلمة ألقاها في 17 تشرين الاول (اكتوبر) 2006 حول الأوضاع المعيشية في المناطق الفلسطينية المحتلة قال عباس ان «الخبز أهم من الديمقراطية». انه قول يفتقر الى الحد الأدنى من الذوق والشعور بالمسؤولية، ويعود بالانسان الفلسطيني الى عصور الظلام.

يريد عباس ان يقول انه اذا تطلبت مسألة الحصول على الخبز من الدول الأوروبية المانحة التي تفرض على الشعب الفلسطيني حصارا ماليا جائرا، فانه مستعد للتضحية بالارادة السياسية الحرة للشعب الفلسطيني من أجل لقمة الخبز التي يقدمها الآخرون.

ولا يحتاج المرء الى ذكاء خارق لكي يدرك أبعاد ما يهدف اليه «الرئيس» الفلسطيني... ان عباس ببساطة يدعو الشعب الفلسطيني الى هدر كرامته مقابل الحصول على رغيف الخبز من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي... فهو لا يرى في الأربعة ملايين فلسطيني في الوطن المحتل أكثر قيمة من رغيف الخبز...

ليس ثمة شك في ان عباس (الحاصل على الدكتوراة في العلوم السياسية) يدرك جيدا أن لقمة الخبز التي سيجود بها جورج بوش وتوني بلير وخافيير سولانا لها ثمن فادح، وهو هدر ما تبقى من الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، وكرامته الوطنية، ومسخ كل معاني الاستقلال الوطني... ان لقمة الخبز المغمسة بالدم التي يكدح الفلسطيني من أجلها تعني أولا وقبل كل شيء الكبرياء والكرامة، ذلك ان العبيد والأذلاء أعجز من أن يحرروا وطنا...

ولا يحتاج المرء الى «دكتوراة في العلوم السياسية» ليدرك أن «المساعدات» التي تقدمها الولايات المتحدة والدول الأوروبية لشعبنا الفلسطيني ليست سوى الثمن الذي تريد ان يدفعه الفلسطينيون بالتنازل عن حقوقهم التاريخية، وأن أقصى ما يمكن ان تجود به هذه الدول هو فتات تبقيهم على قيد الحياة شريطة القبول بكل ما تمليه الولايات المتحدة واسرائيل من شروط لا يقبلها الا كل من تجرد من الاحساس بالكرامة الوطنية.

وبعد؛

ان مثل هذه التصريحات كارثة على الفلسطينيين، ولا تقدم لهم سوى روح الهزيمة وتلقي بهم خارج العصر والتاريخ ... هل يبقى 300 مليون عربي على هذه الصيغة من البؤس واليأس في ظل القوة الأمريكية الاسرائيلية المتغطرسة؟

ان التاريخ لا يصنعه الا القادرون على صنعه، وليس أولئك الذين يكتفون بقراءته... كما ان الحق والحرية والوطن والكرامة ليست من المعطيات العابرة في التاريخ...

ان أبسط ما يمكن ان يقال في تصريحات محمود عباس وبطانته أنه كلام رخيص لا يليق بقائد لشعب يناضل منذ أكثر من مئة عام، ولا يمكن ان يصدر الا عن «زعماء» رخصت نفوسهم وارتضوا بأن يكونوا خدما طائعين لأسيادهم.

وكمواطن فلسطيني فانني أشعر بالخجل من نفسي، وتصيبني قشعريرة كلما خطر ببالي أن عباس يتحدث باسم عشرة ملايين فلسطيني.

* كاتب من فلسطين

من صراع الايديولوجيات الى صراع الحضارات

ادريس السايب*

■ شكل انهيار جدار برلين سنة 1989، الذي كان يمثل انقسام العالم الى ايديولوجيتين متناقضتين ووجهين سياسيين واقتصاديين ايضا متناقضين، محطة تاريخية بارزة وحاسمة. اذ ترتب عنها بعد بضع سنوات انهيار الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة، بين المعسكرين السوفييتي الاشتراكي والامريكي الليبرالي، التي كان السباق نحو التسلح وغزو الفضاء من ابرز مظاهرها. ليفسح المجال امام الولايات المتحدة الامريكية لتستفرد بقيادة العالم في اطار ما سمي بـ«احادية القطب». مكنها هذا الوضع الجديد من ارساء دعامة ما قيل انه «النظام العالمي الجديد» الذي بوأها مكانة «شرطي العالم» خاصة بعد ردع الاحتلال البعثي الصدامي للكويت، الذي وصف بأنه اسرع من البرق سنة 1991، في اطار الحملة العسكرية التي اطلق عليها «عاصفة الصحراء». غير ان هذا الشرطي المزعوم والانتهازي سعى بكل ما لديه من قوة عسكرية وتقنية وفكرية الى الهيمنة على العالم وخاصة منطقة الشرق الاوسط، وما تحتضنه من مكانة روحية في قلوب ووجدان المسلمين: (فلسطين).. وايضا من ثروات طبيعية تدمن عليها امريكا كما المخدرات او الاقراص المهلوسة (البترول).

هيمنة تضمن بشكل اساسي امن اسرائيل في المنطقة على حساب الشعب والدولة الفلسطينيين منزوعي السلاح والوطن. ليتدفق بترول الخليج العربي الى امريكا بدون انقطاع بحجة حماية كراسي الحكم الخليجية. تارة، من الخطر الاسرائيلي الذي تفاقم خاصة بعد الهزائم المتكررة للجيوش العربية في سنوات 48 و56 و67 و73 من القرن الميلادي الماضي. وتارة اخرى من المد الشيعي الايراني.

فاختراع «شرطي العالم» الانتهازي هذا في مضمار محادثات اوسلو مسرحية سماها (العملية السلمية) المنبثقة عن مؤتمر مدريد سنة 1992 بين ياسر عرفات، الذي تعرض للتسميم في رام الله سنة 2004 في فترة رئاسة السفاح شارون الذي يعيش في غيبوبة مستمرة منذ شهور، ممثلا لمنظمة التحرير الفلسطينية بمباركة من الجامعة العربية. واسحاق رابين، الذين تعرض بدوره للاغتيال سنة 1995 على يد متطرف يهودي، ممثلا لاسرائيل برعاية شاملة من جورج بوش (الأب) كرئيس للولايات المتحدة الامريكية. خاصة بعد نجاح اتفاقية كامب ديفيد للسلام، التي نال على اثرها الرئيس المصري انور السادات جائزة دولية للسلام وايضا ما ترتب عن ما يعرف بـ«حادثة المنصة» الشهيرة.

ان انهيار الاتحاد السوفييتي بعد الاصلاحات الفاشلة «البيروستريكا» التي قام بها آخر رئيس (غورباتشوف) وبالتالي اندحار الايديولوجية الاشتراكية، التي تقاسمت العالم مع الليبرالية الرأسمالية لمدة تفوق 60 سنة امتدت حقبا من 1989 الى 1917 تاريخ قيام الثورة البولشوفية بروسيا القيصرية، ادى الى ازاحة الستار على وجود ايديولوجيا اخرى توصف بانها متشددة بل متطرفة كانت تشتغل في العالم الاسلامي والعربي على الخصوص. وتعاظمت بأفغانستان على يد «العرب الافغان» بزعامة الشيخ عبد الله عزام ثم اسامة بن لادن بعد ذلك. وتفاقمت بعد تفجير السفارتين الامريكيتين في افريقيا الوسطى بكل من دار السلام ونيروبي. وانفجرت ووصلت ذروتها بزلزال 11 ايلول (سبتمبر) او (غزوة مانهاتن) كما يصفها مدبروها من كوادر «القاعدة». انها كارثة تم الاجماع عالميا على انها غير انسانية. لكن الاكيد هو انها هزت العالم وجعلته ينظر الى القاعدة بأنها عين الارهاب والتطرف اللذين ينافيان القيم الحضارية والانسانية التي تمثل حجر الاساس للدين الاسلامي كدين تسامح وتعايش بين كل اجناس المعمور بأديانهم ومعتقداتهم.

انها الكارثة التي غيرت وجه العالم اقتصاديا وسياسيا وحتى ادبيا من حيث الخطاب الاعلامي على الاقل. شكلت (كقضية صدامية) سياسيا وفكريا لمفهوم ما يدعى بـ(صراع الحضارات). خاصة بعد غزو افغانستان وتدمير العراق سياسيا واجتماعيا ونهب تراثه وثرواته الطبيعية الذي لم تكن له اية صلة لا فكريا ولا تنظيميا بما حدث في 11 ايلول (سبتمبر) بمانهاتن، رغم الديكتاتورية والقمع وخروقات حقوق الانسان التي عرفها العراق في عهد الرئيس المخلوع صدام حسين الذي اخرج من الحفرة التي التجأ اليها مختبئا من (العلوج الامريكان) كما كان يصفهم الظاهرة الكلامية محمد سعيد الصحاف وزير اعلامه آنذاك.

ليقدم الى المحاكمة التي اعتبرت الاشهر في التاريخ الحديث. بعد خلط كبير في الاوراق بين الارهاب والدكتاتورية في اطار ما سمي بالاستراتيجية الامريكية لمحاربة الارهاب. يجب ان لا ننسى في هذا الصدد ان صدام حسين قام بقصف عنيف لتل ابيب في ذروة حكمه للعراق (صواريخ سكود السوفيتية الصنع). لكن جورج بوش (الاب) دعى اسرائيل الى التزام الصمت وعدم الرد على ذلك للحيلولة دون تأليب دول الخليج التي كانت قد تم احتواؤها في اطار التحالف الدولي على العراق.

ونزعم ان الدكتور المهدي المنجرة هو اول من طرح هذا الطرح (صراع الحضارات) في كتابه «الحرب الحضارية الاولى» ثم ظهر كتاب «نهاية التاريخ» للامريكي الجنسية الياباني الاصل ميشال فوكوياما، الذي اعتبر ان النظام الليبرالي الرأسمالي هو آخر النظم الاقتصادية والسياسية التي يمكن للحضارة الانسانية ان تصله. وفي ذلك اجحاف واحجام لكثير من الحقائق. ثم قالها صراحة الاكاديمي الامريكي صامويل هنتنغتون في كتابه المثير للجدل «صراع الحضارات» معالجا الموضوع انطلاقا من المفارقة التقليدية غرب ـ شرق. وليس في اطار المفارقة الراهنة واللحة: شمال ـ جنوب، التي تستدعي تحليلا اقتصاديا (هيمنة دول الشمال على حوالي 87 % من الناتج الاجمالي العالمي). على غرار ما قام به كارل ماركس في حديثه المشوق عن الصراع الطبقي، الذي خلص الى ان العالم سيشهد سيطرة طبقة العمال (البروليتاريا) على وسائل الانتاج والحكم. وبالتالي قيام المجتمع الشيوعي العالمي بعد التحكم في الطبيعة خاصة الوراثية منها. فنهاية التاريخ، نبوءة كان لها وقع كبير في الايديولوجية الاشتراكية. لكنها ما فتئت ان تتسنه في الظروف السياسية العالمية مع ظهور ظاهرة الارهاب كفكر قائم الذات، وان كانت تشتغل بعيدا عن الاعين والاعلام الذي يعتبرها حالة مرضية يجب على العالم الحر ان يبذل كثيرا من الجهد في ارساء العدل والمساواة وحقوق الانسان، ليس عن طريق الغزو والحروب، ولكن عن طريق التعليم والتعلم ونشر ثقافة التسامح والتعايش ونبذ الصراعات والتطاحنات في اطار لحوار الحضارات، هذا اذا ما كنا متفائلين في مستقبل هذه الانسانية الساعية دوما الى التحضر.

* كاتب روائي وباحث من المغرب

هل يواجه المحافظون الجدد في امريكا مصير الاصلاحيين في ايران؟

محجوب الزويري*

■ مع انتهاء التصويت في انتخابات التجديد النصفي للكونغرس الأمريكي وتحقيق الديمقراطيين مقاعد اضافية خولتهم حق السيطرة على عملية صنع القرار في مجلس النواب الأمريكي ومجلس الشيوخ، وبعد ان خسر المحافظون الجدد والذين يمثلهم الجمهوريون فان ما حصل للاصلاحيين في الانتخابات البرلمانية الأيرانية عام 2004 يبدو انه يتكرر في امريكا، فمن المعلوم ان الرئيس الأيراني آنذاك محمد خاتمي قد أصبح وحيدا بعد ان خسر الدعم البرلماني الذي كان يمثله مجلس الشورى السادس في ايران، فأصبح الرئيس كما قيل (البطة العرجاء) فطوال عام ونصف العام من دورته الرئاسية كانت السمة الأبرز فيها الجدل الشديد بل ربما الصراع الحقيقي مع مجلس الشورى السابع الذي سيطر عليه آنذاك ولا زال من يسمون في ايران اليوم المحافظون الجدد. وبالعودة الى ما يحدث الآن في الولايات المتحدة ومع التيقن ان الناخب الامريكي صوت لصالح الديمقراطيين وهذا يعني بالضرورة أغلبية ديمقراطية في مجلس النواب من شأنها ان تجعل الرئيس الأمريكي هو ايضا كالبطة العرجاء، فطوال الأعوام الماضية كانت الأغلبية الجمهورية تشكل دعما كبيرا لسياسة بوش الخارجية ولا سيما في قضايا مصيرية كالعراق والحرب على الارهاب، ايران... الخ

مثل هذا الدعم اذا ما فقده الرئيس فانه سيواجه تحديا حقيقيا فيما بقي من دورته الرئاسية وخاصة مع تضاؤل الدعم الشعبي لسياسة بوش في العراق، اذ اظهر استطلاع نشرته «نيويورك تايمز» ان 29 % فقط من الامريكيين يؤيدون سياسة بوش في العراق، يضاف الى ذلك ان الوجه الأخلاقي الذي قدمه المحافظون الجدد عن انفسهم واجه في هذه الأنتخابات المزيد من قضايا الفساد والفضائح الجنسية، وحتى لا نفرط في التفاؤل كثيرا بان تغييرا جوهريا قد يحصل بعد هذه الانتخابات فان من الضروري التنبؤ ان تغييرا جوهريا قد لا يحصل سريعا، فكما هي الحالة في ايران فان نجاح المحافظين الجدد في البرلمان ومن ثم في رئاسة الجمهورية ومجيء أحمدي نجاد فان حجم التغيير ليس عظيما الا في ميدان واحد وهو ما يسمى بـ(المست